مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الثالث الصفحات (480-501) 2024م

دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "حالة ليبيا"

د. حسين أحمد الجرو [1] ، د. أحمد مفتاح الفلاق [2]
الهيئة الليبية للبحث العلمي ، طرابلس ، ليبيا [1.2]
hussen@gmail.com

The Role of Regional and International Powers in Shaping the Political System in the Middle East and North Africa The Case of Libya

Dr: Alhussien Ahmed Eljero, Dr: Ahmed M Fallag
[1.2] Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

تاريخ الاستلام:30-07-2024 تاريخ القبول: 16-08-2024 تاريخ النشر : 04-09-2024

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور القوى الدولية والإقليمية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتكون أكثر تحديداً حول دولة ليبيا. كما تهدف إلى التعرف على أبرز المتغيرات الدولية والإقليمية في تشكيل الظاهرة محل الدراسة، كما تهدف أيضاً إلى التعرف على الآثار والتداعيات المترتبة على دور هذه القوى في المنطقة. ويشكل موضوع البحث أهميةً كبيرة حول دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال ليبيا، حيث تتجلى أهمية القوى الإقليمية في تشكيل النظام السياسي في ليبيا من خلال التدخلات العسكرية والدعم السياسي والاقتصادي، مما يعكس تعقيدات الوضع الإقليمي ويؤثر على الاستقرار السياسي في البلاد. وقد تشكلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي ما هو الدور للقوي الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا حالة ليبيا؟، وقد تكونت فرضية البحث من طبيعة سياسات الشرق الأوسط مرهون بمصالح دور القوي الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي.

الكلمات الدالة: النظام السياسي، ليبيا، دور القوى الدولية والاقليمية،الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشكيل النظام.

Abstract

The study aims to identify the role of international and regional powers in shaping the political system in the Middle East and North Africa, and more specifically about the state of Libya. It also aims to identify the most prominent international and regional variables in shaping the phenomenon under study, and also aims to identify the effects and repercussions resulting from the role of these powers in the region. The research topic is of great importance regarding the role of regional and international powers in shaping the political system in the Middle East and North

Libya. The importance of regional powers in shaping the political system in Libya is evident through military interventions and political and economic support, which reflects the complexities of the regional situation and affects political stability in the country. The study problem was formed in the main question: What is the role of regional and international powers in shaping the political system in the Middle East and North Africa, the case of Libya? The research hypothesis was formed from the nature of Middle Eastern politics, which is linked to the interests of the role of regional and international powers in shaping the political system.

Keywords: The political system, Libya, the role of international and regional powers, the Middle East and North Africa, regime formation.

المقدمة:

تلعب القوى الإقليمية والدولية دوراً محورياً في تشكيل النظام السياسي للمنطقة الشرق أوسطية والإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، وشهدت هذه المناطق تغيرات جيوسياسية واجتماعية واقتصادية عميقة، والتي كانت نتيجة لتدخل وتنافس هذه القوى في الشؤون الداخلية للدول. ويعتبر النزاع الليبي نموذجاً بارزاً لهذا التدخل الخارجي وتأثيره على الديناميكيات السياسية المحلية. في ليبيا تورطت العديد من القوى الإقليمية والدولية في النزاع السياسي والعسكري منذ الإطاحة بنظام القذافي في عام 2011م، فقد انخرطت فيه كل من مصر والإمارات والسعودية من جهة، وتركيا وقطر من جهة أخرى. هذا التدخل الخارجي أسهم بشكل كبير في تعقيد الخلاف الليبي وتفاقمه على مدار السنوات الماضية (فهمي 2019، ص 63).

إلى جانب الدول الإقليمية والقوى الكبرى التي تدخلت في الشأن الليبي مثل: الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا فقد لعبت واشنطن دوراً محورياً في الإطاحة بنظام القذافي من خلال دعمها للمعارضة المسلحة، أما موسكو فقد انخرطت لاحقاً في النزاع بدعم قائد الجيش في المنطقة الشرقية والقوات المسلحة الليبية في شرق البلاد، هذا التدخل الدولي والإقليمي في الشأن الليبي نتج عنه تفاقم الانقسام السياسي والجغرافي في البلاد. فظهرت حكومتان متنافستان: حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والحكومة الليبية في الشرق. وقد أصبحت ليبيا ساحةً لنزاع نفوذٍ بين هذه القوى المتدخلة، مما حال دون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة، إن تدخل القوى الإقليمية والدولية في ليبيا كان له تأثيرٌ سلبي على مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد؛ فبدلاً من دعم المؤسسات الوطنية والعملية السياسية التوافقية وهذا ما أسهم في تفاقم الانقسامات السياسية والأمنية في ليبيا.

إن هذا التدخل الخارجي في الشأن الليبي لم يقتصر على الجانب السياسي والعسكري فحسب، بل امتد ليشمل المجالات الاقتصادية والمالية. فقد سعت القوى المتنافسة إلى السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الحيوية في ليبيا، كالمؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي، بهدف تعزيز نفوذها وكسب التأييد المحلي لها، كما يمكننا القول إن تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي كان له تأثير سلبي على استقرار البلاد وسير عملية الانتقال الديمقراطي؛ فبدلاً من دعم بناء مؤسسات وطنية قوية، عمدت هذه القوى إلى دعم قوات متنافسة للدعم السريع، مما أسهم في تفاقم الانقسامات السياسية والأمنية في ليبيا. وهذا الدرس ينطبق على عديدٍ من الدول في الشرق الأوسط وإفريقيا التي تشهد نزاعات سياسية وأمنية معقدة بفعل التدخل الخارجي (الجبوري 2019).

إن الواقعية الكلاسيكية والحديثة تؤكدان عموماً على عدم وجود سلطة مركزية للدفاع عن الدولة ضد الدول الأخرى، وأن كل دولة لها مصالحها الذاتية فقط، والتي تدفعها إلى النزاع والحرب من خلال الرغبة في السيطرة على الدول الأخرى أو

الهيمنة عليها. وعلى النقيض من ذلك، يتألف النظام الدولي من القوى الكبرى، التي تهدف كلٌ منها إلى الحفاظ على وجودها، مما يؤدي إلى علاقات مواجهة بينها. وباعتبارها نظاماً فرعياً للنظام العالمي، وتخضع منطقة الشرق الأوسط لمفاهيم واقعية. وهذا صحيح بشكل خاص في ضوء النزاعات المستمرة في المنطقة والمصالح المتنافسة بين الجهات الفاعلة فيها، والتي تشمل النزاعات لضمان بقاء المنطقة أو الحفاظ على سيادتها أو تعزيز أهدافها أو الحكم على الآخرين (فرج 2019، ص51).

لقد شهدت السياسة الخارجية الليبية العديد من نقاط التحول الهامة منذ استقلالها عام:1951م نتيجة التغيرات الدولية والإقليمية المحيطة بها. وتشمل فترة الحكم الملكي: (1951–1969م)، وفترة الحكم العسكري الشمولي: (1969–2011م)، والمرحلة الثالثة والأخيرة – والتي لم تتضح معالمها بعد، على الرغم من مرور أكثر من اثني عشر عامًا وهي الفترة التي أعقبت الإطاحة بنظام القذافي في:17 فبراير 2011م. وشهدت الأعوام الستين التي سبقت الثورة مجموعةً متنوعةً من القوى البيئية الخارجية والداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية. وبما أن السياسة الخارجية الليبية طوال العصر الملكي كانت تقوم على حسن الجوار واحترام بعضنا البعض، فلم تُسجل أي حالات نزاعٍ دبلوماسي أو عسكري مع دول الجوار خلال الفترة المعنية (قدح 2020، ص45).

مشكلة الدراسة:

تشكيل النظام السياسي لكل دولةٍ لابد وأن يرتكز على قوتها الكلية والمكتسبة والطبيعية؛ أي الأشياء التي تمكنها من العمل وممارسة السلطة، إن قدرة الدولة على جمع وتعبئة الطاقة الوطنية ثم اختيار أفضل مسار للعمل لتحقيق هذه الأهداف على الساحة الدولية تشكل أهمية بالغة لنجاح السياسة الخارجية، ومن هنا فقد تمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور القوي الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية والتي تشكله في:

1. كيف تؤثر مصالح القوى الإقليمية والدولية على طبيعة سياسات الشرق الأوسط وتشكيل النظام السياسي في ليبيا؟
2. ما هي العوامل التي ترتبط ببناء القوى الدولية والإقليمية، وكيف ترتبط هذه القوى بحالة الاستقرار الإقليمي والدولي، خاصة في سياق ليبيا؟
3. كيف يمكن قياس تأثير بناء القوى الدولية والإقليمية ومصالحها على النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال دراسة حالة ليبيا؟

أهمية الدراسة:

بعد سنواتٍ عديدة من النظام الدولي، أصبحت المنافسة بين القوى العظمى مرةً أخرى عاملاً أساسيا في السياسة الدولية الحديثة، وقد أوضح حلف شمال الأطلسي استعداده لمشهدٍ أمني عالمي جديد تشكله هذه المنافسة في وثيقة جديدة للمفهوم الاستراتيجي نُشرت في يونيو: 2022م، واستناداً إلى مفاهيم أساسية متعارضة للنظام الدولي، انخرطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في تكتيكات الاحتواء، وأنشأتا كتلتين مرتبطتين استراتيجياً، وقاتلتا من أجل الحلفاء والدول العميلة أثناء الحرب الباردة، وتنعكس الاستراتيجيات التي كانت غائبةً عن المثل العليا النبيلة في الماضي في الظروف الحالية. فمن هنا تكمن أهمية البحث في: (دور القوى الإقليمية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: دراسة حالة ليبيا)، كما يشكل موضوع البحث أهميةً كبيرةً حول دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال ليبيا، خاصةً في ظل التطورات والتغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة.

اهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي للبحث حول: الكشف عن دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: دراسة حالة ليبيا، وذلك من خلال الاتي:

1. محاولة استكشاف تأثير مصالح القوى الإقليمية والدولية على تشكيل النظام السياسي في ليبيا لفهم الديناميكيات السياسية في المنطقة.
2. محاولة تحليل علاقة بناء القوى الدولية والإقليمية بحالة الاستقرار في ليبيا لتحديد كيفية تأثيرها على الوضع الإقليمي والدولي.
3. دراسة تأثير بناء القوى الدولية والإقليمية ومصالحها على النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال حالة ليبيا لتوجيه السياسات واتخاذ القرارات السياسية بشكل أكثر فاعلية.

منهج الدراسة:

يتخذ الباحث منهج دراسة حالة القاعدة العريضة والأساسية في معالجة الظاهرة محل الدراسة، غير أنها اعتمدت أيضا على المنهج الوصفي التحليلي، كما وجبت الاستعانة بالمنهج التاريخي لسرد بعض الوقائع وإعادة تقييمها.

الحدود الزمنية:

الحدود الزمنية بين:2011 ـ 2024م، (فقد تم تحديد الفترة الزمنية من بداية النزاعات التي حدثت في الدولة الليبية إلى الآن).

فرضيات الدراسة:

1. طبيعة سياسات الشرق الأوسط مرهونة بمصالح دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي (دراسة حالة ليبيا).
2. بناء القوى الدولية والإقليمية مرتبطٌ بحالة الاستقرار الإقليمي والدولي دراسة الحالة الليبية.

هيكلة الدراسة:

المبحث الأول: دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دراسة حالة ليبا).

المطلب الأول: أهمية القوى الإقليمية والدولية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

المطلب الثاني: القوى المتوسطة والإقليمية وسياسات التحوط الاستراتيجي.

المبحث الثاني: التفاعلات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة حالة ليبيا.

المطلب الأول: طبيعة السياسات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

المطلب الثاني: التفاعلات الإقليمية والدولية للنزاع في ليبيا ومعضلة الاستقرار الاقليمي.

المبحث الأول: دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يعتبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقةً جيوسياسية حيوية على المستوى الإقليمي والدولي حيث تتنافس فيها قوًى إقليمية ودولية متعددة على النفوذ والهيمنة، مما انعكس بشكل كبير على تشكيل النظم السياسية في الدول الواقعة في هذه المنطقة. هذا التنافس جاء نتيجةً لأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة، واحتوائها على موارد طبيعية استراتيجية، إلى جانب القضايا الأمنية والإيديولوجية المتداخلة، بالنسبة للقوى الإقليمية فقد لعبت كلٌ من: إيران والسعودية وتركيا أدوارًا بارزة في

التأثير على مسار الأحداث السياسية في المنطقة، فقد حاولت هذه الدول فرض نفوذها وهيمنتها على الدول المجاورة لها عبر دعم جماعاتٍ وأنظمةٍ سياسيةٍ تتماشى مع مصالحها الوطنية. وقد أدى هذا الدعم إلى زيادة التوترات والنزاعات الإقليمية في المنطقة (فرج 2019، ص 53).

أما على الصعيد الدولي، فقد اضطلعت القوى العظمى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية بدورٍ محوري في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد قامت واشنطن بدعم الأنظمة السياسية المؤيدة لها في المنطقة، بينما ساعدت موسكو في الحفاظ على أنظمةٍ سياسيةٍ مواليةٍ لها، مما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي وزيادة النزاعات، علاوةً على ذلك لعبت المنظمات الإقليمية والدولية مثل: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والأمم المتحدة، دورًا في محاولة إدارة الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة. ولكن في كثيرٍ من الأحيان، كانت هذه المنظمات عاجزةً عن تقديم حلولٍ فعَّالةٍ بسبب التناقضات بين مصالح الأعضاء المختلفة (الشكري 2019، ص 515).

المطلب الأول: أهمية القوى الإقليمية والدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بالإضافة إلى امتلاكها للعديد من الموانئ البرية والبحرية، وكونها واحدةً من أكثر مناطق العالم وفرةً من حيث الغاز الطبيعي والمعادن والنفط، فإن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أهم المناطق في العالم بسبب موقعها الاستراتيجي. حيث يتمتع الشرق الأوسط بأهميةٍ جيوسياسيةٍ كبيرةٍ بسبب كل هذه الميزات التي لفتت الانتباه إليه، وجعلت الاستيلاء عليه يبدو وكأنه امتلاكٌ للعالم بأسره، ونتيجةً لذلك تنافست الدول الإقليمية والدولية في السيطرة على المنطقة، وسعت أقوى دول المنطقة المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا إلى صياغة استراتيجياتٍ وتكتيكات لتولي زمام المبادرة في المجال الإقليمي. ومع ذلك ومن خلال تنفيذ مجموعةٍ متنوعةٍ من التكتيكات للعب أدوارٍ متعددةٍ والتأثير على القضايا والموضوعات الدقيقة داخل المنطقة، سعت القوى الكبرى في العالم ممثلةً في الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي إلى تركيز انتباهها على منطقة الشرق الأوسط والسيطرة عليها، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية فيها (مصباح 2019، ص 11).

وبما أنهما الأكثر تأثيراً على شكل النظام الدولي وتغيراته، فإن صعود الصين اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً يثير تساؤلاتٍ حول كيفية تأثير ذلك على توازن القوى مع الولايات المتحدة، القوى القائمة ومدى رضا الصين، باعتبارها القوة الصاعدة، عن الأطر واللوائح المعمول بها. وتكتسب هذه الاستفسارات أهمية خاصة في ظل التحولات الجوهرية التي شهدها النظام الدولي في السنوات الأخيرة، مثل انهيار المعسكر الغربي وتراجع قدرة الولايات المتحدة على التأثير في الشؤون العالمية، وحل الأزمات مثل جائحة كورونا. وكان لهذا تأثير كبير على سمعة الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، برزت الصين كقوة عالمية تتحدى الهيمنة الأمريكية وتحاول زيادة نفوذها من خلال الاستفادة من الأزمات النظامية لإظهار تفوق النموذج الصيني ونشر أفكار دولية جديدة مثل "المنفعة المتبادلة" و"مجتمع المصير المشترك". ثم تلا ذلك الحرب في أوكرانيا، والتي كانت طريقة روسيا في القول إنها تريد مراجعة النظام الدولي لإنهاء الأحادية الأمريكية (بوطرفة 2019، ص 37).

إن التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد أسهمت في تعميق الانقسامات السياسية والطائفية والعرقية داخل هذه الدول. فقد ساهمت هذه التدخلات في إذكاء النزاعات الداخلية وتعزيز النزعات الانفصالية، مما أدى إلى زعزعة استقرار بعض الأنظمة السياسية في المنطقة، ويتضح أن دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان له تأثير كبير، سواء من خلال الدعم المباشر للأنظمة السياسية أو من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذا الأمر أدى إلى زيادة التوترات والنزاعات في المنطقة، مما جعل من الصعب على هذه الدول تحقيق الاستقرار السياسي والأمني المنشود (بوطرفة 2019، ص39).

تنافس القوي الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي

إنَّ تنافس القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو موضوعٌ معقد ومستمر يُظهر التداخل المعقد بين السياسة الدولية والإقليمية في حالة ليبيا.

ويمكن تلخيص بعض الأبعاد الرئيسية لهذا التنافس على النحو التالي: (nato 2022):

1. النزاع على النفوذ السياسي والاقتصادي:

- منذ سقوط نظام القذافي في عام:2011م، سعت كلٌ من: تركيا وقطر والإمارات والسعودية ومصر إلى لعب دورٍ في الشؤون الليبية، مما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي.
- تسعى هذه الدول إلى تعزيز نفوذها عن طريق دعم مختلف قوات الدعم السريع المتنافسة في ليبيا.

2. النزاع على الموارد الاقتصادية:

- تُعد ليبيا دولةً غنيةً بالموارد الطبيعية، لا سيما النفط والغاز، مما جعلها هدفًا رئيسياً للتنافس الإقليمي والدولي.
- تسعى الدول المتنافسة إلى ضمان السيطرة على هذه الموارد من خلال دعم المجموعات السياسية والعسكرية الموالية لها.

3. النزاع على الأمن الإقليمي:

- يؤثر الخلاف الليبي على استقرار المنطقة بأكملها، مما دفع الدول المجاورة وغيرها من القوى الإقليمية إلى التدخل.
- يُنظر إلى ليبيا كمنطقة نفوذٍ استراتيجيةٍ وممر للهجرة غير الشرعية والإرهاب، مما يزيد من تدخل هذه الدول.

4. التنافس الدولي:

- شهدت ليبيا تنافسًا بين القوى الدولية الكبرى مثل: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، حول النفوذ السياسي والاقتصادي.
- يُعتبر هذا التنافس جزءًا من النزاع الأوسع حول النظام الدولي والهيمنة العالمية.

إن هذه العوامل المتداخلة قد أسهمت في تعقيد الوضع في ليبيا وتحول البلاد إلى ساحة للنزاع الإقليمي والدولي. ويتطلب إيجاد حلٍّ مستدام للأزمة الليبية تنسيقًا دوليًا وإقليميًا قويًا، وإرادة سياسية لوضع المصالح الوطنية الليبية في المقام الأول (دالاي 2022).

وقد ينجم التفتت الإقليمي والدولي أيضاً عن التنافس بين القوى العظمى؛ فخلال الحرب الباردة كان الستار الحديدي يفصل بين أوروبا الشرقية والوسطى المؤيدة للسوفييت وأوروبا الغربية، مما تسبب في انقساماتٍ حادة في مختلف أنحاء القارة، وقد تفاقمت الخلافات والانقسامات الإقليمية في الشرق الأوسط بسبب الحرب الباردة، وخاصة التنافس والانقسام بين القوميين العرب الذين كانوا ثوريين، والملكيات المحافظة على النقيض من ذلك، وتعاملت منطقة جنوب شرق آسيا مع وجود الولايات المتحدة والصين واليابان ومنافستها دون أن تشهد تفاقماً في التنافس والانقسامات الإقليمية. وفي إدارة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا والصين على سبيل المثال، يتعين على صناع السياسات في الشرق الأوسط أن يتعلموا من النظام الإقليمي في جنوب شرق آسيا لمنع الخلافات والعداءات في المنطقة في المستقبل (الدلاي 2022).

أهمية القوة الإقليمية والدولية إن للقوة الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهميةً كبيرة في تشكيل النظام السياسي في هذه المنطقة، ويمكن تلخيص بعض نقاط هذه الأهمية فيما يلي: (بوطرفة 2019، ص42:38):

1. النفوذ السياسي والاقتصادي:
- تمتلك القوى الإقليمية والدولية مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين ودول الخليج نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا كبيرًا في المنطقة، مما يمكنها من التأثير على القرارات والتطورات السياسية.
- تستخدم هذه القوى نفوذها لتعزيز مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة.
2. النزاعات الإقليمية:
- تتدخل القوى الإقليمية والدولية بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاعات التي تشهدها المنطقة، مثل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني والحرب في سوريا والنزاعات في اليمن وليبيا.
- هذه التدخلات تؤثر بشكل كبير على ديناميكيات النزاعات وتوازن القوى في المنطقة.
3. الأمن والاستقرار الإقليمي:
- تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى تعزيز أمنها وحماية مصالحها في المنطقة، مما قد يؤدي إلى دعم أنظمة سياسية معينة أو التدخل في شؤونها الداخلية.
- هذه التدخلات قد تؤدي إلى تقويض الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.
4. النزاع بين القوى الكبرى:
- تنافس القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- هذا النزاع يؤثر بشكل مباشر على التوازنات السياسية والأمنية في المنطقة.
5. الأيديولوجيات والهويات السياسية:
- تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى ترويج أيديولوجياتها وهوياتها السياسية في المنطقة، مما قد يؤدي إلى تعزيز بعض التيارات السياسية على حساب تيارات أخرى.
- هذا الأمر يؤثر على طبيعة الأنظمة السياسية والتوجهات السياسية في المنطقة.

إجمالاً، تلعب القوة الإقليمية والدولية دورًا محوريًا في تشكيل النظام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر على الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة (الله 2019، ص 159).

حيث تُعدُّ القوي الإقليمية من العوامل الرئيسية المؤثرة في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة في حالات النزاع مثل ليبيا، ومن هنا يمكننا أن نذكر بعض النقاط الرئيسية حول لقوى الإقليمية التي تتشكل في الآتي: (فرج 2019، ص60):

1. التدخلات العسكرية: قامت دول مثل: مصر وتركيا والإمارات بالتدخل في الشؤون الليبية، مما ساهم في تغيير موازين القوى على الأرض. هذه التدخلات تعكس مصالح هذه الدول في تحقيق الأمن والاستقرار أو تعزيز نفوذها في المنطقة.
2. الدعم السياسي والاقتصادي: تقدم بعض القوى الإقليمية الدعم لحكومات معينة أو فصائل مسلحة، مما يؤثر على قدرة هذه الأطراف على تحقيق أهدافها السياسية. على سبيل المثال: دعمت الإمارات والفصائل المدعومة منها حكومة الموقتة ثم الحكومة الليبية في الشرق.
3. تأثير الصراعات الإقليمية: الصراعات الإقليمية مثل النزاع في سوريا والتوتر بين إيران والسعودية تؤثر على الوضع في ليبيا، حيث تسعى القوى الإقليمية إلى توسيع نفوذها من خلال دعم الأطراف المتنازعة.

4. الأبعاد الاقتصادية: ليبيا دولةٌ غنية بالموارد النفطية، مما يجعلها نقطة جذبٍ للقوى الإقليمية. وبالتالي التحكم في الموارد يمكن أن يعزز مكانة الدولة داخليًا وإقليميًا.
5. التأثير على الحوار السياسي: تسعى القوى الإقليمية إلى التأثير على مسارات الحوار السياسي والمفاوضات، سواءً من خلال دعم مبادرات معينة، أو من خلال الضغط على الأطراف المختلفة للوصول إلى حلولٍ توافقية.
6. تداعيات الأمن الإقليمي: الاضطرابات في ليبيا قد تؤدي إلى تداعيات أمنية في دول الجوار، مما يدفع هذه الدول إلى التدخل لحماية مصالحها.

تتجلى أهمية القوى الإقليمية في تشكيل النظام السياسي في ليبيا من خلال التدخلات العسكرية والدعم السياسي والاقتصادي، مما يعكس تعقيدات الوضع الإقليمي ويؤثر على الاستقرار السياسي في البلاد.

القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي

ولكي تكتسب الدول نفوذاً أكبر تلجأ إلى سياسة التحالف بدلاً من سياسة التسلح، التي تستهلك كميات هائلة من الموارد المالية وتستلزم التسلح لفترة طويلة من الزمن. ونظراً لأن سياسة التحالف تحقق نفس الأهداف بتكلفةٍ أقل، فإنها بالتالي أكثر فعالية في اكتساب القوة من التسلح. ووفقاً لبعض الأكاديميين فإن الهدف الأول لأي تحالف ينبغي أن يكون زيادة قوته، وتأتي جميع الأهداف الأخرى في المرتبة الثانية، وهذا هو ما حققته ما تسمى "المظلة النووية الأميركية" للدفاع ضد الضربة النووية الروسية التي حققتها دول أوروبا الغربية عندما انضمت إلى الولايات المتحدة، وفي حين تفضل الدول الأصغر تشكيل تحالفات ومعاهدات رسمية تلجأ القوى الكبرى إلى الاتفاقيات غير الرسمية لمنع اندفاع الدول الأصغر إلى الاعتماد عليها، ويمكننا استعراض التحالفات بين القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع التركيز على حالة ليبيا، فيما يلي: (تركي 2021):

1. التحالف المضاد للإسلاميين السياسيين:
   - يضم: مصر والإمارات والسعودية، وهي تدعم الجيش الوطني الليبي في المنطقة الشرقية.
   - هذا التحالف يُنظر إليه على أنه ضد الجماعات الإسلامية السياسية (كالإخوان المسلمين) والتي تحظى بدعم قطر وتركيا.
2. التحالف المؤيد للجماعات الإسلامية السياسية:
   - يضم قطر وتركيا، وهما تدعمان الحكومة الوطنية الليبية المعترف بها دوليًا.
   - هذا التحالف يرى في الجماعات الإسلامية السياسية شريكًا استراتيجيًا في المنطقة.
3. التحالف الدولي الغربي:
   - تقوده الولايات المتحدة والدول الأوروبية مثل: فرنسا وإيطاليا.
   - هذا التحالف يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار في ليبيا ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.
4. التحالف الروسي– الصيني:
   - تدعم روسيا والصين الجيش الوطني الليبي (قوات الكرامة) في المنطقة الشرقية.
   - هذا التحالف يهدف إلى زيادة نفوذهما في المنطقة وموازنة التأثير الغربي والتركي.

هذه التحالفات المتشابكة بين القوى الإقليمية والدولية تزيد من تعقيد الخلاف الليبي وتجعل من الصعب التوصل إلى حل سياسي شامل. كما أنها تعكس المنافسة الإقليمية والدولية على النفوذ في المنطقة (تركي 2021).

المطلب الثاني: القوى المتوسطة والإقليمية وسياسات التحوط الاستراتيجي

الآن تجد العديد من الدول نفسها مضطرة إلى "الاختيار بين جانبين" نتيجة للنزاع بين الولايات المتحدة، والصين ترفض العديد من الدول الحالة الحالية للاستقطاب الدولي من خلال رفض العيش في عالمين منفصلين بمجموعات مختلفة من القيم، أو دعم جانب على حساب الآخر، أو الاختيار بين عالم تقوده الولايات المتحدة وآخر تقوده الصين. وعلى سبيل المثال، أصدر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تحذيرًا في: 18 نوفمبر 2022م، خلال قمة قادة منتدى آسيا والمحيط الهادئ الاقتصادي (APEC) في بانكوك، عاصمة تايلاند قائلاً: "إن المزيد والمزيد من الدول تجد نفسها مضطرةً للاختيار بين بكين وواشنطن، واصفًا هذا بأنه: خطأٌ فادحٌ". وتابع ماكرون: "نحن لا نؤمن بالهيمنة والمواجهة، الاستقرار والابتكار من الأشياء التي ندعمها". وأكد ماكرون على: "ضرورة إنشاء نظام عالمي واحد" وحث القادة الدوليين على الامتناع عن رسم خط فاصل بين الصين والولايات المتحدة.

وهنا يسلط – رفض الاستقطاب والنزاع الذي ساد مؤخرا المنافسة بين الولايات المتحدة والصين – الضوء على أهمية القوى المتوسطة والإقليمية في النظام الدولي؛ فبسبب ظهور قوى دولية وإقليمية جديدة أصبحت أكثر نفوذا في السياسة والاقتصاد العالميين، فضلا عن انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي من الغرب إلى الشرق، ومن الدول المتقدمة إلى الدول الناشئة، بدأ المحللون يشيرون إلى النظام الدولي الحالي باعتباره عالما متعدد الأقطاب، أو عالما بلا أقطاب، ومن أجل تخفيف حدة المنافسة الدولية الناجمة عن صعود الصين يناقش الخبراء أيضا الدور الذي تلعبه دبلوماسية القوى المتوسطة في تعزيز تقوية المؤسسات والأطر الدولية والقانون الدولي وآليات التعاون المتعدد الأطراف، وخاصةً مجموعة العشرين. (باهي 2022، ص21).

ونتيجةً لهذا تجد القوى المتوسطة والإقليمية نفسها مضطرةً إلى تبني سياسات "التحوط الاستراتيجي"، من خلال خفض اعتمادها على الولايات المتحدة، أو التعاون مع قوى ناشئة أخرى، أو التعاون مع بعضها البعض بسبب تراجع الهيمنة الأميركية، والاستقطاب الدولي، والطريق المسدود الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين. ومن الأمثلة على ذلك فكرةٌ مفادها: أن الدول المصدّرة للنفط قادرةٌ على تحقيق الاستقلال الاستراتيجي من خلال البقاء على الحياد في النزاع الأوكراني، ورفض دعم مجموعة معينةٍ على حساب الأخرى، علاوةً على ذلك، تأسيس تحالفٍ من أجل التعددية في عام: 2019م بين: فرنسا وألمانيا في سياق هدفهما المتمثل في: حماية الأطر الليبرالية والتعاونية والمؤسسية من عقلية المحصلة الصفرية للنزاع بين الولايات المتحدة والصين. ويتكون هذا التحالف غير الرسمي من دولٍ تهدف إلى دعم القانون الدولي وتحسين المؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف لتعزيز الاستقرار والسلام العالمي. أساس هذا التحالف وهو فكرة أن معالجة القضايا العالمية تتطلب تعاونًا عالميًا.

وبحسب: جيفري جاريت، يمكن دمج العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ضمن أطر متعددة الأطراف مثل: مجموعة العشرين، حيث تلعب الدول الأعضاء الأخرى دورًا مهمًا في الحد من شدة المنافسة، وتوفر مجموعة العشرين الإطار المناسب للصين للعب دور متزايد في حل الأزمات الدولية دون تعريض الآخرين للخطر، وخاصةً الولايات المتحدة وحلفائها، وهذا من شأنه أن يساعد في كسر حلقة الاستقطاب والركود الاستراتيجي التي أدت إلى عدم استقرار النظام الدولي، وعدم القدرة على التعامل مع الأزمات وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن التغيرات العالمية الحالية أثبتت فعالية واستقلال الدول النامية ومتوسطة الدخل داخل النظام الدولي، وخاصةً الدول الجنوبية التي ترفض الاستقطاب الدولي الحالي الذي يعيق الجهود الرامية إلى خلق عالمٍ مستدامٍ وشاملٍ. ومن خلال التواصل والعمل مع الدول التي تشترك في أيديولوجيات

مماثلة تلعب هذه الدول عددًا من المسؤوليات في التغلب على أجواء الاستقطاب، بما في ذلك إنشاء الجسور، وإرساء الاستقرار، ووضع الأجندة الدولية، والدفاع عن المعايير والقيم الدولية. إن الدول ذات الدخل المتوسط تحقق هذه الأهداف من خلال الاستفادة من مجموعة متنوعة من العناصر، مثل موقعها الجغرافي، والقدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، والبراعة التكنولوجية، والمثل الديمقراطية، والقدرة على التواصل مع الدول الأخرى التي تتقاسم قيمها وأهدافها. كما يساعدها في ذلك انتشار القوة في إطار نظام ليبرالي عالمي، والذي يسمح للدول النامية ومتوسطة الدخل والإقليمية، وخاصة تلك الموجودة في الجنوب، بالتأثير على أجندة النظام الدولي، وخاصةً فيما يتعلق بالقضايا العالمية مثل: تغير المناخ (باهي 2022، ص22).

إن النظام أحادي القطب قد انتهى ولا رجعة إليه، وذلك في المقام الأول نتيجةً للتحولات السياسية والتكنولوجية، والاستياء بين الدول بسبب عدم قدرتها على التحرك بحريةٍ، وتجاهل قراراتها، وعدم الاستقرار الذي يصاحب ظهور قضايا عالمية جديدة لم يتمكن النظام الدولي من معالجتها. ونتيجةً لهذا فإن العالم يحتاج إلى نظامٍ عالميٍ جديد قادر على التعامل مع حالات الطوارئ والتحديات الخارجة عن المألوف، مثل الأوبئة وتغير المناخ. ونتيجة لهذا، وفي ظل بيئة استراتيجية متغيرة، ستتجه الدول إلى البحث عن خيارات الاستقرار وفقا للقوانين والأنظمة الدولية. وهذا يقودنا إلى أهمية الدول المتوسطة الحجم والإقليمية، التي تشكل أهمية حاسمة في إرساء الأساس لنظام دولي جديد مبني على مراعاة الهياكل والقوانين الدولية. وعندما تتوفر الخلفية الدولية المناسبة والاستعداد المشترك؛ لاستخدام الدبلوماسية الذكية لتفعيل الأطر المؤسسية من أجل إحداث التغيير الدولي المطلوب، فإن النظام الدولي يُعرَّف بأنه: "إنشاء الدول وتفاعلاتها". ويجب على النظام الجديد أيضاً أن يحقق التوازن بين المفهوم القديم للأمن (الأمن الصلب) والمفهوم الجديد للأمن (الأمن الناعم)، والذي يرتكز على الأمن الإنساني وعلاقته بفكرة الاستقرار، بما في ذلك الأمن البيئي، والأمن الصحي، ومكافحة الأوبئة (باهي 2022، ص22).

القوى الدولية والإقليمية دورًا كبيرًا في تشكيل النظام السياسي في ليبيا

لقد لعبت القوى الدولية والإقليمية دورًا كبيرًا في تشكيل النظام السياسي في ليبيا، وذلك من خلال سياسات التحوط الاستراتيجي التي انتهجتها هذه القوى، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي: (الحمد 2019):

1. النزاع بين القوى الكبرى:
   - شهدت ليبيا نزاعاً بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة، وروسيا على النفوذ في المنطقة.
   - هذا النزاع أدى إلى تدخل هذه القوى في الشؤون الليبية، سواءً بشكلٍ مباشر، أو من خلال دعم الجماعات المتنافسة على السلطة.
2. سياسات التحوط الاستراتيجي:
   - سعت القوى الدولية والإقليمية إلى تطبيق سياسات التحوط الاستراتيجي في ليبيا.
   - هذه السياسات تهدف إلى تعزيز النفوذ والمصالح الخاصة بكل قوة، وذلك من خلال دعم جماعاتٍ سياسية أو عسكرية معينةٍ.
   - على سبيل المثال: دعمت تركيا والإمارات العربية المتحدة جماعاتٍ مختلفةً في النزاع الليبي، مما أسهم في استمرار الانقسام السياسي والأمني في البلاد.
3. التدخل العسكري والإطاحة بنظام القذافي:

- قادت فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا حملةً عسكريةً في ليبيا عام:2011م أدت إلى الإطاحة نظام معمر القذافي.
- هذا التدخل العسكري كان بدافع حماية المدنيين، لكنه أدى إلى تفكك الدولة الليبية وانهيار النظام السياسي فيها.

4. دور القوى الإقليمية:

- لعبت دولٌ إقليميةٌ مثل: مصر والإمارات العربية المتحدة وتركيا دورًا بارزًا في دعم جماعاتٍ مختلفة في ليبيا، مما أسهم في تأجيج النزاع السياسي والأمني.
- هذه التدخلات الإقليمية عززت من الانقسام السياسي وأدت إلى عدم الاستقرار في البلاد.

إجمالاً فقد شكَّلت سياسات التحوط الاستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية عاملاً رئيسيًا في تشكيل النظام السياسي في ليبيا، حيث أسهمت هذه السياسات في تعميق الانقسامات السياسية، وعرقلة عملية بناء الدولة الليبية. فتتمركز أهمية ودوافع القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع التركيز على حالة ليبيا تتمثل في النقاط التالية:

1. المصالح الاستراتيجية والأمنية:

- تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى تعزيز نفوذها وضمان أمنها القومي في المنطقة.
- تُعتبر ليبيا موقعًا استراتيجيًا بسبب قربها من أوروبا وموقعها المطل على البحر المتوسط.
- هناك مخاوف من انتشار الإرهاب والهجرة غير الشرعية القادمة من ليبيا.

2. المصالح الاقتصادية:

- تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية في ليبيا، لا سيما النفط والغاز.
- تهدف إلى ضمان استقرار الأسواق النفطية وتأمين إمدادات الطاقة.
- الرغبة في المشاركة في إعادة إعمار ليبيا وفرص الاستثمار الأخرى.

3. المنافسة الإقليمية والدولية:

- تسعى القوى الإقليمية إلى تعزيز نفوذها وموازنة نفوذ الخصوم الإقليميين الآخرين في ليبيا.
- تحاول القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين التأثير على المسار السياسي في ليبيا.
- هذا التنافس يندرج ضمن النزاع الأوسع على النظام الدولي والهيمنة العالمية.

خصائص القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي يمكن ذكر ما يلي:

- ✓ تركيا: تسعى إلى زيادة نفوذها في شمال إفريقيا والحفاظ على أمنها القومي، وتنافس الحضور المصري والإماراتي.
- ✓ قطر: تدعم الجماعات الإسلامية السياسية ويُنظر إليها كداعمٍ للإخوان المسلمين في المنطقة.
- ✓ مصر والإمارات: تقودان المحور المناهض للإسلاميين وداعمي الجيش الوطني الليبي (قوات الكرامة).
- ✓ السعودية: تسعى إلى موازنة النفوذ التركي والقطري في المنطقة وتدعم الجيش الوطني الليبي.

إجمالاً، تلعب القوى الإقليمية والدولية دورًا بارزًا في تشكيل النظام السياسي في ليبيا انطلاقًا من مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، مما يزيد من تعقيد الخلاف الليبي. (الدلاي 2022).

المبحث الثاني: التفاعلات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة حالة ليبيا

شهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العقود الأخيرة نزاعاتٍ وتفاعلاتٍ إقليميةً ودوليةً متشابكة خاصة في ظل الأزمات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة. ويُعدُّ النزاع على السلطة في ليبيا أحد أبرز هذه التفاعلات، حيث انخرطت فيه قوى إقليمية ودولية بأجندات متباينة، وعلى المستوى الإقليمي برز تحالفٌ بين مصر والإمارات العربية المتحدة والسعودية ضد الجماعات الإسلامية السياسية في ليبيا، في مواجهة تحالف قطر وتركيا الداعم لهذه الجماعات. وتتنافس هذه القوى على النفوذ في ليبيا في ظل سعيها لتحقيق أهدافها الأيديولوجية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، على المستوى الدولي، انخرطت الولايات المتحدة والدول الأوروبية في النزاع الليبي بين معسكرين: أحدهما يؤيد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، والآخر يدعم الجيش الوطني الليبي ، وتسعى هذه القوى الغربية إلى المحافظة على الاستقرار في ليبيا ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية (بوطرفة 2019، ص39).

في المقابل برز تحالفٌ روسي– صيني يؤيد الجيش الوطني الليبي، في محاولة لزيادة نفوذهما في المنطقة وموازنة التأثير الغربي والتركي. وتشكل هذه التحالفات المتضاربة خلفيةً معقدةً للنزاع السياسي والأمني في ليبيا، ويُعدُّ انخراط هذه القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي نتاجٌ لعوامل عدةٍ منها: التنافس على المصالح الاستراتيجية والأيديولوجية في المنطقة، والسعي لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي، فضلاً عن القلق الأمني إزاء تداعيات الخلاف الليبي. وقد تأثرت الديناميكيات السياسية والأمنية في ليبيا بشكلٍ كبير بهذه التفاعلات الإقليمية والدولية، مما زاد من تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول مستدامةٍ لها، ويشكل فهم هذه الديناميكيات أمرًا حيويًا لوضع استراتيجياتٍ فعَّالة لإنهاء النزاع والوصول إلى تسوية سياسية في ليبيا.

لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط عالقةً بين هاتين الساحتين، تتصارع فيما بينها بشكلٍ متقطّعٍ، وتنخرط في معركة بين الجانبين المتطرفين. ونتيجةً لهذا فقد برزت هشاشة موقعها الاستراتيجي، ولم تعد قادرةً على التحرر من اعتمادها على القوات البرية أو البحرية (حمدان 2019، ص23).

في ضوء هذا السياق المعقد، تبرز الحاجة الملحة إلى تفكيك طبقات التفاعلات الإقليمية والدولية في ليبيا والعمل على إيجاد آليات للتنسيق والتوافق بين مختلف الأطراف المعنية، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في هذا البلد المحوري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المطلب الأول: طبيعة السياسات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق العالم، الأمر الذي دفع عدداً من الدول ذات الثقل الإقليمي الكبير قوى إقليمية لها مكانتها ونفوذها إلى التركيز على ممارسة دورٍ فعّالٍ وبارزٍ هناك، والتنافس على الزعامة وقد اتخذت هذه الجهود شكل استراتيجيات وسياساتٍ تبنتها هذه القوى لخدمة مصالحها؛ ومن أبرزها تلك التي تبنتها المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران، فضلاً عن سياسات دولية أخرى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وكان لها تأثيرٌ كبير في منطقة الشرق الأوسط.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق تعقيدًا وتنوعًا على مستوى السياسات، حيث تتداخل فيها عوامل تاريخية، اجتماعية، واقتصادية، تعكس هذه التعقيدات التحديات التي تواجهها الدول في السعي لتحقيق الاستقرار والتنمية، وتشكل السياسات في هذه المناطق نتاجًا لتاريخٍ طويلٍ من الاستعمار والنزاعات، والتغيرات الجذرية التي شهدتها الأنظمة السياسية عبر العقود.

وتتسم السياسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتنوع، حيث تتراوح بين الأنظمة الملكية، الجمهورية، والديكتاتورية. وتعكس هذه الأنظمة التوجهات الثقافية والاجتماعية المختلفة لكل دولة، مما يؤدي إلى تباينات كبيرة في كيفية إدارة الشؤون العامة، على الرغم من وجود قواسم مشتركةٍ، مثل النزاعات الإقليمية والتدخلات الخارجية، إلا أن كل دولة تواجه تحدياتٍ فريدةً تتطلب استراتيجياتٍ سياسيةٍ مختلفة.

حيث تُعدُّ حالة ليبيا مثالًا بارزًا على الفوضى السياسية التي يمكن أن تنجم عن تغييراتٍ جذريةٍ في النظام، بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في: 2011م، دخلت البلاد في دوامةٍ من النزاعات الداخلية التي أدت إلى انقسامٍ سياسي وصراعاتٍ مسلحةٍ بين الفصائل المختلفة. على الرغم من الجهود الدولية للتوسط وتحقيق السلام، فإن الوضع لا يزال متأزمًا، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول في المنطقة.

وتتداخل في السياسات الليبية عوامل اجتماعية وثقافية معقدة، حيث تلعب القبائل والمناطق دورًا رئيسيًا في تشكيل القوى السياسية، بالإضافة إلى ذلك، تساهم الموارد الطبيعية، خاصةً النفط، في تعقيد المشهد السياسي، حيث تُستخدم هذه الموارد كوسيلةٍ للسلطة والنفوذ، مما يزيد من حدة الصراعات.

وتقدم دراسة حالة ليبيا لمحةً عميقةً عن التحديات التي تواجهها السياسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ تعكس هذه الحالة أهمية التعاون الداخلي والإقليمي والدولي لتحقيق الاستقرار والتنمية، من خلال فهم هذه الديناميكيات، يمكن تحديد سُبلٍ فعَّالةٍ للتقدم نحو مستقبلٍ أكثر استقرارًا وازدهارًا.

السياسة الإقليمية للسعودية في الشرق الأوسط

إن قدرة أيَّ دولةٍ على الاستفادة الكاملة من الفُرص التي تتيحها لها ظروفها المحلية، وكذلك الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها لتحقيق أكبر المكاسب التي تساهم في تعزيز مكانتها وتأثيرها على المستوى الدولي، وكذلك قدرتها على التغلب على القيود التي تفرضها العوامل المختلفة، وتحييدها للحصول على هامشٍ واسعٍ من المناورة والحركة البحرية، تحدد السياسة الخارجية لتلك الدولة. إن المبادئ والثوابت التي تتمسك بها السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، والتي تشكل الإطار العام لتحركاتها في الساحتين الإقليمية والعالمية، مستمدة من عدة عوامل مثل الجغرافيا والتاريخ والدين والاقتصاد، ومن أهم المبادئ التي تحكم تحركات المملكة العربية السعودية هي: الدبلوماسية الخارجية، والمعطيات الأمنية والسياسية التي تدعم مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية (حنفي 2019، ص 30).

إن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تتحدد من خلال أربع مجالات رئيسية وهي: الخليج، والدوائر العربية، والإسلامية، والدولية، ومن أجل إعطاء الأولوية لخدمة المصالح الوطنية للمملكة على الشواغل العربية والإسلامية، فإن كل دائرة لها مجموعة من المبادئ والأساليب الحاكمة، ومنذ تأسيسها عام: 1932م وحتى الوقت الحاضر، طورت المملكة إطاراً أكبر لسياستها الخارجية، ولا تزال وفيَّةً لهذه المبادئ والإجراءات. ومن أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، فإن المملكة العربية السعودية تبني سياستها الخارجية على هذه الأهداف. وكانت المملكة حريصةً دائماً على الحفاظ على علاقاتٍ وثيقةٍ مع حلفائها الدوليين في حين تعمل في الوقت نفسه على تنمية علاقات قوية مع جيرانها ومع ذلك، سواء في الشرق الأوسط أو في جميع أنحاء العالم، فإن الظروف التي أدت إلى الثورات العربية تفرض صعوباتٍ جديدة على الجميع. (سعود 2020، ص63).

لقد تزايدت مكانة المملكة العربية السعودية بشكلٍ ملحوظٍ، واكتسبت مكانةً مرموقةً على مستوى العالم خلال العقود القليلة الماضية. ونتيجةً لذلك، تولت المملكة زمام المبادرة في المبادرات الرامية إلى دفع مشروع الاتحاد الخليجي وتعزيز الأمن الخليجي. كما طرحت مبادرة السلام العربية كأساس لتسوية نهائية بين فلسطين والإسرائيليين، تقترح فيها سلاماً دائماً بين إسرائيل والعالمين: العربي والإسلامي. وفي محاولة للإطاحة بنظام الأسد في دمشق وتخفيف الأزمة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري، تقود السعودية تحالفاً مع دولٍ ذات توجهاتٍ وميولٍ مماثلة، وتدعم المملكة الأحداث في مصر واليمن ولبنان والأردن والبحرين من خلال الضغط بكل ثقلها ودعم القوي المعتدلة (الفيصل 2109، ص 3).

وقد أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها إزاء انتفاضة الحوثيين وتوسعهم السريع نحو الجنوب، واعتبرت ذلك علامةً على التصعيد المتزامن للأهداف الإيرانية والحوثية، لذلك رأت المملكة العربية السعودية أن الحوثيين يشكلون تهديدًا خطيرًا لمصالحها، وليسوا قوةً محتملةً في الشمال. وتحركت بسرعة لاستعادة اليمن من خلال تشكيل تحالفٍ عربي دولي. وحظيت الجهود العسكرية التي تقودها المملكة العربية السعودية بدعم من حلفائها، وخاصةً: مصر، وباكستان وكذلك من الدول الغربية مثل: الولايات المتحدة وفرنسا (الخطيب 2019).

السياسة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط:

بعد تأسيس الجمهورية ركزت السياسة الخارجية التركية على تجنب دورات الحرب وحماية سلامة الدولة التركية التي نشأت حديثاً، والتي ورثت الإمبراطورية العثمانية. بعد ذلك تطورت تركيا خلال الحرب الباردة، وخاصةً بعد انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي لتصبح دولةً تتحدى التهديد السوفييتي، وتوسع نفوذها جنوباً. وفي نهاية المطاف عندما اختفى هذا التهديد، أصبحت تركيا جسراً يربط الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، أو بين أوروبا الموحدة وآسيا والشرق الأوسط. بدأت تركيا عملية تقييم موقفها في ضوء ديناميكيات القوة المتغيرة في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات. ومنذ ذلك الحين تعمل تركيا على تطوير سياستها الخارجية وتحديد موقفها على أساس اعتقادها بأنها تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والقوقاز (ليتيم 2019، ص210).

ولقد تزايدت جهود تركيا في مجال العلاقات الدولية نتيجةً للسياسة الإقليمية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية، والتي أدت إلى تحول البلاد نحو الجنوب والشرق في محاولة لبناء علاقاتٍ جديدةٍ، وتحقيق المكانة التي طالما رغبت فيها. ولقد استند التقدم الاقتصادي الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية التركي إلى مبادئ وممارسات الخصخصة، الأمر الذي أدى إلى ظهور طبقة من رجال الأعمال المتدينين المعروفين باسم "البرجوازية المسلمة". ولقد أثر تصور هذه الطبقة للشرق الأوسط باعتباره سوقاً اقتصادية ضخمة قادرة على استيعاب قدرٍ كبيرٍ من السلع التركية على اتجاه السياسة الخارجية التركية. وفي ظل هذا المنظور السائد للشرق الأوسط، والعالم العربي على وجه التحديد، أتمت تركيا سلسلةً من الاتفاقيات مع: السلطة الفلسطينية وتونس في عام: 2005م والمغرب في عام:2006م، وسوريا ومصر في عام: 2007م. وكانت تركيا تعتقد أن التعاون مع الدول العربية للجمع بين مشاريع الطاقة العربية والمبادرات الزراعية التركية هو أفضل نهجٍ لتعزيز أهدافها الاقتصادية (العدوان 2020، ص115).

السياسة الروسية في الشرق الأوسط:

يبدو أن خرائط العلاقات بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط يعاد رسمها في ضوء التطورات السريعة التي يشهدها العالم. وبما أن روسيا أصبحت الآن أحد المكونات الأساسية للنظام الدولي، فإنها قادرةٌ على استعادة دورها المعتاد كواحدةٍ من القوى الكبرى في النظام الدولي. لم يكن التاريخ قطُّ مجرد مراحل انتهت وصفحات طُوِيَت، بل إنه يعود مراراً وتكراراً ليكرر

نفسه، وقد استعادت بقوةٍ موقعها المفقود والمتصور في ذلك النظام الدولي الذي لم يعد يحتمل سيطرة دولةٍ واحدةٍ على مساره، على الرغم من الأضرار التي أحدثتها. وبفعل تطوراته، أصبحت منطقة الشرق الأوسط الآن منطقةً جيوسياسية (الرشيد 2019، ص 8).

السياسة الإقليمية لليبيا في شمال افريقيا:

فيا يتعلق بالسياسة الإقليمية لليبيا في شمال أفريقيا يمكن ملاحظة النقاط الرئيسية التالية:

1. الجوار الجغرافي: تشاركت ليبيا حدودًا واسعة مع دول شمال إفريقيا مثل مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر. هذا التداخل الجغرافي كان له تأثيرٌ كبيرٌ على السياسة الخارجية الليبية تجاه هذه الدول.
2. الأمن الإقليمي: لعبت ليبيا دورًا مهمًا في قضايا الأمن في المنطقة، خاصةً فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود. كانت ليبيا تسعى للعب دور الوسيط والمنسق في العديد من النزاعات الإقليمية.
3. التدخل في الشؤون الداخلية: في بعض الأحيان اتُهمت ليبيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول الإفريقية، سواءً من خلال الدعم المادي أو السياسي لبعض الجماعات أو الأحزاب.
4. التعاون الاقتصادي: حاولت ليبيا توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة، من خلال اتفاقياتٍ ومشاريع مشتركة، خاصةً في مجالات الطاقة والبنية التحتية.
5. القضايا السياسية والأيديولوجية: كانت هناك توترات بين ليبيا والعديد من دول المنطقة بسبب الخلافات السياسية والأيديولوجية، خاصةً في ظل النظام السياسي الليبي السابق.

وبشكلٍ عامٍ، شكلت السياسة الإقليمية لليبيا في شمال إفريقيا نقطةً محوريةً في سياستها الخارجية، وتأثرت بشكلٍ كبيرٍ بطبيعة النظام السياسي والقيادة الليبية في فترات مختلفة.

أثر القوي الإقليمية والدولية علي الدولة الوطنية:

تُعتبر ليبيا دولةً ذات أهميةٍ استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تحتل موقعًا جغرافيًا مميزًا وتملك احتياطات ضخمة من النفط. منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، شهدت البلاد تحولات جذرية أدت إلى انقسام سياسي وصراعات مسلحة. في هذا السياق، تلعب القوى الإقليمية والدولية دورًا حاسمًا في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في ليبيا، مما يؤثر بشكل مباشر على الدولة الوطنية ومؤسساتها. تتناول هذه الدراسة أثر القوى الإقليمية والدولية على ليبيا، وكيف تسهم التدخلات المختلفة في تعقيد الأوضاع الداخلية.

1. القوى الإقليمية وتأثيرها

تتدخل العديد من الدول الإقليمية في الشؤون الليبية، حيث تسعى كل منها لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية. على سبيل المثال، تدعم مصر والإمارات العربية المتحدة قوات الكرامة في المنقطة الشرقية ، بينما تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني. هذا التدخل يعكس التنافس الإقليمي على النفوذ، ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد. كما تساهم هذه التدخلات في تعزيز الانقسامات الداخلية، مما يجعل من الصعب تحقيق مصالحة وطنية.

2. القوى الدولية وتأثيرها

تلعب القوى الدولية دورًا بارزًا في ليبيا، حيث تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراع، تتبنى الأمم المتحدة جهودًا للتوسط بين الأطراف المختلفة، بينما تسعى دول مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا لتحقيق مصالحها الخاصة. هذه

التدخلات تأتي أحيانًا على حساب الاستقرار الوطني، حيث يتم استخدام ليبيا كميدان لصراع نفوذ بين القوى الكبرى، مما يزيد من تعقيد الأوضاع ويعوق جهود بناء الدولة.

3. تأثير التدخلات على الدولة الوطنية

تؤثر القوى الإقليمية والدولية بشكل عميق على مفهوم الدولة الوطنية في ليبيا. فقد أدى الانقسام السياسي والصراعات المسلحة إلى تآكل مؤسسات الدولة، مما جعل من الصعب تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. كما أن التدخلات الخارجية تعزز من هيمنة الميليشيات على الأرض، مما يؤدي إلى تراجع سيادة القانون وزيادة الفوضى. وبالتالي، فإن الدولة الوطنية في ليبيا تواجه تحديات كبيرة في استعادة سلطتها واستقرارها.

في الختام، يظهر أن القوى الإقليمية والدولية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الواقع السياسي والاقتصادي في ليبيا، بينما تسعى هذه القوى لتحقيق مصالحها، فإن تأثيراتها السلبية على الدولة الوطنية تؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية وتعقيد جهود السلام والمصالحة. لتحقيق الاستقرار، من الضروري أن تتبنى القوى الإقليمية والدولية سياسات تدعم السيادة الليبية وتساهم في بناء مؤسسات قوية وقادرة على تلبية احتياجات المواطنين إن استعادة ليبيا لاستقرارها يتطلب تعاونًا حقيقيًا بين جميع الأطراف المعنية، سواء كانت محلية أو دولية (تركي 2021).

المطلب الثاني: التفاعلات الإقليمية والدولية للنزاع في ليبيا ومعضلة الاستقرار الاقليمي

النزاع في ليبيا الذي بدأ في عام 2011 بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، يمثل حالة معقدة من عدم الاستقرار الإقليمي الذي يؤثر بشكل كبير على تشكيل النظام السياسي في البلاد. منذ ذلك الحين، شهدت ليبيا تصاعدًا في النزاعات المسلحة بين الفصائل المختلفة، مما أدى إلى تفكك الدولة وتدهور الأوضاع الإنسانية. هذه الفوضى السياسية لم تؤثر فقط على ليبيا، بل كان لها آثار سلبية على استقرار المنطقة ككل، حيث أصبحت ليبيا نقطة جذب للجماعات المسلحة والهجرة غير الشرعية. تتعدد الأسباب وراء النزاع في ليبيا، بدءًا من النزاعات القبلية والجهوية، وصولًا إلى التدخلات الخارجية التي ساهمت في تعميق الأزمة. الدول المجاورة، مثل تونس ومصر، تأثرت بشكل مباشر بتداعيات النزاع الليبي، حيث زادت حدة التوترات الحدودية وظهرت مخاوف من انتشار الإرهاب. في هذا السياق، يمكن القول إن النزاع في ليبيا قد ساهم في زعزعة استقرار المنطقة، مما أدى إلى تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية في الدول المجاورة (عقل 2024).

علاوة على ذلك، فإن النزاع في ليبيا قد أضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، مما أدى إلى تفشي الفقر والبطالة. هذا الوضع قد ساهم في زيادة الاستياء الاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم النزاعات الداخلية. إن غياب حكومة مركزية قوية وفعالة أدى إلى تفشي الفوضى، مما جعل من الصعب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة الفعالة لإعادة بناء الدولة. تدخلت العديد من القوى الإقليمية والدولية في النزاع الليبي، مما زاد من تعقيد الوضع. على سبيل المثال، دعمت بعض الدول الفصائل المسلحة المختلفة، مما أدى إلى تصعيد النزاع وزيادة حدة التوترات. هذا التدخل الخارجي لم يسهم فقط في تفكيك النظام السياسي في ليبيا، بل أثر أيضًا على استقرار الدول المجاورة، حيث أصبحت هذه الدول تعاني من تداعيات النزاع مثل تدفق اللاجئين وزيادة النشاط الإرهابي.

في سياق تشكيل النظام السياسي، فإن النزاع في ليبيا قد أظهر أهمية الحوار والمصالحة الوطنية. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف قد واجهت تحديات كبيرة، بما في ذلك عدم الثقة بين الفصائل المختلفة وغياب رؤية مشتركة للمستقبل. إن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب وجود إطار شامل يضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية ويعزز من دور المؤسسات الوطنية ومن هنا يمكننا القول إن النزاع في ليبيا يمثل تحديًا كبيرًا ليس فقط للبلاد نفسها، ولكن أيضًا للمنطقة

بأسرها. إن التأثيرات السلبية للنزاع على الاستقرار الإقليمي تستدعي من المجتمع الدولي اتخاذ خطوات فعالة لدعم جهود السلام والمصالحة. من الضروري أن يتم التركيز على بناء مؤسسات قوية وقادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا، مما سيساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي بشكل عام (حسين 2019).

مواقف دول الجوار بين الحذر والمعارضة

إن التكتيكات التي تنتهجها الدول المجاورة لليبيا لمعالجة الأزمة متناقضة، وهناك العديد من الدلائل على أنها لا تتفق مع أحدث تحرك عسكري لقوات الكرامة. وكان التغيير الأبرز في موقف الجزائر، الذي عبر عنه وزير الخارجية صبري بوقادوم وكان مختلفًا عن الخطاب الدبلوماسي قبل هجوم 2019 على طرابلس: "نحن لا نقبل قصف عاصمة في دولة مغاربية، ونحن صامتون"، وبسبب حدودها البرية التي يبلغ طولها 700 كيلومتر مع ليبيا وقدرتها على الحفاظ على قدر من توازن القوى في المنطقة الغربية على الرغم من التدخل المصري، فإن الأمن القومي الجزائري مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسار المعارك في كل من جنوب وغرب ليبيا. وردًا على التوغل العسكري الجزائري في الأراضي الليبية، هدد قائد قوات الكرامة في وقت سابق بنقل النزاع إلى حدود الجزائر، زاعمًا أن الجزائر تستغل الوضع الأمني في الغرب.

والآن تستثمر قيادة قوات الكرامة في التغييرات التي شهدتها الجزائر منذ اشتداد حركة الاحتجاج، على أمل زعزعة التوازن الذي أقامته. ويسعى إلى ترجيح كفة ميزان القوة في المنطقة الغربية من أجل تحقيق أهدافه. وبعد أن ظلت محايدة خلال المرحلة السابقة، تحدثت تونس أخيرًا ضد الهجوم العسكري وأظهرت دعمها لحكومة الوفاق الوطني، ونظرًا لأنها تشترك في حدود برية مع ليبيا (معبري رأس جدير وذهيبة–وزان) وتستضيف عددًا كبيرًا من المواطنين الليبيين، فإن تونس تشعر بالقلق من أن تمتد الأعمال العسكرية عبر حدودها. كان هناك الكثير من العمل الدبلوماسي الهادف إلى إنهاء النزاع في طرابلس والمناطق المجاورة. وكان هناك أيضًا بعض التعاون في إدارة الحدود بين السودان وتشاد في تفاعلاتهما وإدارة المخاطر الناجمة عن ليبيا (المنظمات المسلحة المعادية للسلطات في السودان وتشاد، والهجرة غير الشرعية، والعصابات التي تنقل السلع والبشر)، ويشير تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في ليبيا إلى أن اعتمدت قوات الكرامة على قوات الدعم السريع السودانية في حربه في المنطقتين الشرقية والجنوبية يثبت وجود صلة بين القوات المرتبطة بقيادة الكرامة العسكري الليبي وجيش تحرير السودان المعارض وفي مقابل دعم تشاد لحربه على طرابلس، تقدم قوات الكرامة أيضًا خدمة للعاصمة التشادية نجامينا، التي زارها عدة مرات. وتقاتل هذه الخدمة قوات الدعم السريع التشادية المعارضة للنظام في جنوب ليبيا (حسين 2019).

الخلاف الليبي في ظل الابعاد الإقليمية والدولية

إن أحد التهديدات المتزايدة للمصالح الوطنية المصرية هو تدفق التهديدات من ليبيا، الحدود الغربية لمصر. وذلك لأن ليبيا، مثلها كمثل بلدان الربيع العربي الأخرى، تمر حالياً بمرحلة "ما بعد الثورة" التي تتسم بعدم الاستقرار والتغيرات غير المنتظمة على الجبهات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ولقد أطاح الثوار بدكتاتورية القذافي في ليبيا، ومع اقتراب الثورة من عامها الرابع، بدأ الوضع السياسي في البلاد يزداد تعقيداً على المستوى المحلي والإقليمي، بعد سقوط نظام القذافي، أصبحت ليبيا تواجه عدداً من القضايا الأساسية التي ازدادت تعقيداً بمرور الوقت وشكلت في نهاية المطاف تهديداً للدول المجاورة لليبيا. وقد منعت هذه القضايا السلطات المسؤولة عن البلاد من جلب ليبيا إلى حالة من الاستقرار السياسي (عقل 2024).

وبسبب التطورات السياسية في مصر، شنت الدولة المصرية حرباً على الإرهاب، تجلت في شكل منظمات شبيهة قوات الدعم السريع. وقد خلق هذا بُعداً جديداً في الخلاف الليبي: إمكانية نشوء قوات الدعم السريع الجهادي أي الجماعات السياسية أو العسكرية التي تستخدم العنف كتكتيك نتيجة للموقع الجيوسياسية لليبيا.

بسبب المراحل التي مرت بها ليبيا بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في عام 2011، وفشل الحلول السياسية التي تلتها، وانتشار السلاح، وانهيار اتفاق الصخيرات الذي تم توقيعه في عام 2015، تعيش البلاد حاليًا واحدة من أطول الأزمات وأكثرها تعقيدًا. وقد ساهم عاملان أساسيان في فشل الحل السياسي: أولاً، الفوضى ونمو قوات الدعم السريع المسلحة في غرب ليبيا؛ وثانيًا، التدخل الأجنبي الإقليمي والدولي الهادف إلى ترسيخ الهيمنة على مناطق رئيسية والحصول على ثروات النفط، وفي إطار المحاور الأربعة التالية، يتناول هذا المقال موضوع "مستقبل الخلاف الليبي في ظل ازدواجية السلطة": أولاً، لمحة عامة أساسية عن الانقسام السياسي في ليبيا؛ ثانيًا، الأزمة السياسية كما هي الآن؛ ثالثًا، التحديات والمخاطر المرتبطة بالانقسام السياسي وازدواجية السلطة؛ ورابعًا، آفاق الخلاف الليبي في ظل ازدواجية السلطة (السحاتي 2023).

وكانت النتيجة النهائية لهذه المناوشات القانونية والسياسية هي تكثيف الخلافات الليبية في تلك المرحلة، مع وجود برلمانين أحدهما بقيادة عقيلة صالح في طبرق وآخر بقيادة نوري بوسهمين في طرابلس فضلاً عن حكومتين واحدة في البيضاء مرتبطة بمجلس النواب بقيادة عبد الله الثني، والأخرى في طرابلس مرتبطة بالمؤتمر الوطني الذي انتهت ولايته، برئاسة عمر الحاسي في طرابلس. ونتيجة لذلك، تبنى كل طرف عملية عسكرية ضخمة تم تنفيذها في البداية دون أي إذن مؤسسي رسمي من السلطتين التنفيذية أو التشريعية. وبينما أعلن المؤتمر الوطني قبوله ودعمه لعملية فجر ليبيا في الغرب، والتي تحاول منع القوات القبلية الموالية للجيش من السيطرة على العاصمة، تبنى البرلمان رسميًا ودعم قوات عملية الكرامة (السحاتي 2023).

فالنزاع على الموارد في دولة غنية بالنفط مثل ليبيا، ونظراً لخصائص الاضطرابات السياسية الحالية، تنعكس هذه المعطيات على الواقع المعيشي كأزمات مستمرة تؤثر على الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مثل ندرة غاز الطهي والبنزين. بالإضافة إلى ذلك، أثارت نوايا حكومة "الدبيبة" رفع الدعم عن الوقود لصالح الدعم النقدي انتقادات شديدة من المجتمع، الذي يطالب بتأجيل القرار لأنه سيخلف الكثير من الأضرار فرضت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية "قوة قاهرة" على عمليات التنقيب عن النفط والغاز في 24 نوفمبر 2022 في الأراضي الليبية بسبب تدهور الوضع الأمني.

حرب العاصمة الليبية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية

استطاعت تشكيلات الجيش الليبي والكتائب المسلحة التابعة لحكومة الوفاق الوطني المنتشرة في طرابلس ومحيطها، الصمود في وجه الهجمة العسكرية والتماسك وامتصاص الصدمة التي جاءت عشية الترتيبات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة بين قيادة قوات الكرامة ورئيس المجلس الرئاسي السراج. ومن أجل استشراف مسارات الحرب التي دخلت شهرها الثاني دون أن تصل إلى الهدف المنشود وتداعياتها المحلية والإقليمية، نحاول الوقوف على الوقائع العسكرية والسياسية في ليبيا قبل الحرب على العاصمة ورصد مواقف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في ليبيا إزاء المعارك الدائرة في طرابلس ومحيطها (حسين 2019).

الوضع في ليبيا وتأثيره على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1) النزاع في ليبيا مستمر منذ عام 2011 عندما اندلعت ثورة ضد نظام القذافي. وقد أدى هذا إلى انهيار الدولة ونزاع بين مجموعات متنافسة على السلطة.
2) تدخل فاعلين إقليميين ودوليين في النزاع الليبي قد أدى إلى تعقيد الوضع وتقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ. هناك تنافس بين تركيا ودول الخليج وحلفاء كل منهما في ليبيا.
3) النزاع في ليبيا أثر سلبًا على الاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد ساهم في انتشار الجماعات المتطرفة وتدفق السلاح والمقاتلين عبر الحدود.
4) محاولات إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية عبر الأمم المتحدة وغيرها من الجهود الدولية لم تنجح حتى الآن في إنهاء الحرب الأهلية وتشكيل نظام سياسي موحد للبلاد.
5) استمرار الخلاف الليبي يؤثر على جهود الإصلاح السياسي والديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تستخدم بعض الأنظمة النزاع الليبي كذريعة لتأجيل التغيير السياسي داخل بلدانها.

بشكل عام يعتبر النزاع في ليبيا عقبة كبيرة أمام تشكيل نظام سياسي مستقر في المنطقة، وتؤثر تداعياته سلبًا على الأوضاع الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الخاتمة:

تُعتبر القوى الإقليمية والدولية من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تلعب دورًا حاسمًا في توجيه السياسات الداخلية والخارجية للدول. في حالة ليبيا، نجد أن التدخلات الخارجية، سواء من الدول الغربية أو الجوار الإقليمي، قد أثرت بشكل كبير على مسار الأحداث وتطور النزاعات. هذه التدخلات لم تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل شملت أيضًا الدعم السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى انقسام الدولة وتعقيد أوضاعها الداخلية.

علاوة على ذلك، يُظهر الوضع في ليبيا كيف يمكن أن تؤدي القوى الإقليمية إلى تفاقم الأزمات السياسية بدلاً من حلها، فالتنافس بين القوى الإقليمية، مثل مصر وتركيا، على النفوذ في ليبيا قد ساهم في تعزيز الانقسامات بين الفصائل المختلفة، مما أدى إلى استمرار الصراع وغياب الاستقرار. كما أن القوى الدولية، من خلال تدخلاتها، قد ساهمت في خلق بيئة معقدة تتسم بغياب التوافق الوطني، مما أثر سلبًا على جهود بناء الدولة.

في الختام، يمكن القول إن الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في ليبيا يمثل نموذجًا واضحًا لتحديات تواجهها العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن فهم هذه الديناميات يمكن أن يساعد في وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق السلام والاستقرار، ويتطلب ذلك تعاونًا دوليًا وإقليميًا من أجل دعم الحلول السلمية وتعزيز الحوار الوطني، مما يؤدي في النهاية إلى بناء نظام سياسي مستدام يعكس تطلعات الشعب الليبي.

النتائج

1. تفكك الدولة الليبية ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تفكك الدولة الليبية، حيث أدت الصراعات بين الفصائل المختلفة إلى تآكل مؤسسات الدولة. هذا التفكك نتج عن غياب سلطة مركزية فعالة، مما سمح بظهور جماعات مسلحة متنوعة تسيطر على مناطق مختلفة، وتعزز من الفوضى وعدم الاستقرار.

2. زايد التدخلات العسكرية أدت المنافسات بين القوى الإقليمية، مثل مصر وتركيا، إلى تزايد التدخلات العسكرية في ليبيا. هذه التدخلات لم تعزز السلام، بل عمقت النزاع وزادت من تعقيد الأوضاع، حيث أصبح الصراع يتضمن أطرافًا خارجية تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، مما زاد من حدة التوترات الداخلية.
3. ضعف الحلول السياسية أدت التدخلات الخارجية إلى ضعف الحلول السياسية المتاحة للأزمة الليبية. فبدلاً من تشجيع الحوار والمفاوضات، غالبًا ما كانت القوى الخارجية تدعم طرفًا معينًا، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات وعدم القدرة على الوصول إلى تسويات سياسية شاملة. هذا الأمر يعكس فشل الجهود الدولية في تقديم حلول فعالة.
4. تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أدت الأوضاع السياسية المضطربة إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. فالصراع المستمر جعل الاقتصاد الليبي يعاني من تراجع حاد، وزادت مستويات البطالة والفقر. هذا الوضع الاجتماعي المتدهور يساهم في زيادة الاستياء الشعبي، مما يخلق بيئة ملائمة لظهور المزيد من النزاعات.
5. فرص التعاون الإقليمي المحدودة على الرغم من وجود فرص للتعاون الإقليمي، فإن القوى الإقليمية غالبًا ما كانت تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، مما أدى إلى عدم استقرار الوضع. هذا التنافس بين الدول المجاورة والبحث عن النفوذ قد حال دون بناء تحالفات فعالة يمكن أن تساهم في استقرار ليبيا. إن غياب رؤية مشتركة بين القوى الإقليمية يعكس تحديات كبيرة أمام تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

باختصار، تعكس هذه النتائج تعقيد الوضع الليبي وتأثير القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي، مما يستدعي ضرورة التفكير في استراتيجيات جديدة تعزز الاستقرار والتعاون في المنطقة.

التوصيات

1- يجب تعزيز الحوار الدبلوماسي ينبغي على القوى الإقليمية والدولية تعزيز جهود الحوار الدبلوماسي بين الأطراف الليبية المختلفة. هذا يتطلب إنشاء منصات حوارية تجمع جميع الفصائل السياسية والمجتمعية، مما يساهم في بناء الثقة وتخفيف التوترات. يمكن أن تكون هذه المنصات تحت رعاية منظمات دولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي، مما يوفر إطارًا محايدًا لتسهيل النقاشات.
2- تقديم الدعم الفني والاقتصادي يجب على القوى الدولية تقديم دعم فني واقتصادي يركز على إعادة بناء المؤسسات الليبية وتعزيز الحكم الرشيد. يشمل ذلك تدريب الكوادر المحلية على إدارة الموارد، وتقديم الاستشارات في مجالات مثل الأمن والقضاء. هذا الدعم يجب أن يكون متوازنًا وغير مشروط، مما يضمن استدامته ويعزز قدرة ليبيا على تحقيق التنمية المستدامة.
3- وقف التدخلات العسكرية من الضروري أن تعمل القوى الإقليمية والدولية على وقف التدخلات العسكرية في الشأن الليبي، سواءً من خلال الدعم العسكري المباشر أو من خلال تسليح الفصائل المختلفة. يجب أن يكون هناك ضغط دولي قوي على جميع الأطراف المعنية لخفض التوترات وعدم تصعيد الصراع، مما يعزز فرص تحقيق سلام دائم.
4- تشجيع المصالحات الوطنية يجب أن تُعزز الجهود المبذولة لتشجيع المصالحات الوطنية بين الفصائل المختلفة في ليبيا. يمكن أن تشمل هذه الجهود برامج للتسامح والتعافي، بالإضافة إلى مبادرات تهدف إلى تضمين جميع الأطراف في العملية السياسية. يُعتبر إشراك المجتمع المدني والشباب في هذه المصالحات أمرًا حيويًا، حيث يسهم ذلك في بناء قاعدة اجتماعية قوية تدعم الاستقرار السياسي وتحقق تطلعات الشعب الليبي.

باختصار، تتطلب التحديات المعقدة التي تواجه ليبيا تعاونًا دوليًا وإقليميًا فعالًا، مع التركيز على الحلول السلمية والشاملة التي تعزز الاستقرار والازدهار في البلاد.

المراجع

1) ابراهيم أحمد حسن الجبوري. 2019. *الدور التركي الاقليمي في المنطقة العربية* . عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.
2) أحمد السيد خير الله. 2019. *أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية و التجارية* .
3) الملك سعود. 2020. *التوجيهات السعودية الاستعادة الامن في الخليج*. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية.
4) أنور محمد فرج. 2019. *التفاعلات والقضايا الاقليمية في الشرق الاوسط من منظور النظرية الواقعية*. مجلة الدراسات السياسية والامنية، مجلد (2)، عدد (2).
5) باسم الرشيد. 2019. *المصالح المتقارية دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي*. مصر: مكتبة اسكندرية.
6) بشير علي الكوت. 2019. *الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجي الليبية*. مجلة الجامعي، العدد 22.
7) جمال حمدان. 2019. *استراتيجية الاستعمار والتحرير*. بيروت: دار الشروق.
8) خالد حنفي. 2019. *السياسة الخارجية السعودية*. لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
9) ريهام باهي. 2022. "دور القوي المتوسطة والاقليمية في ظل تحولات النظام." *مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية* 21.
10) سعود الفيصل. 2109. *السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية*. مجلة اسمارت.
11) سلمي بوطرفة. 2019. *التوازن الاستراتيجي بين القوي الاقليمة في منطقة الشرق الاوسط*. الجزائر: جامعة العربي التبسي تبسة.
12) طايل يوسف عبد الله العدوان. 2020. *الاستراتيجية الاقليمة لكل من تركيا وايران نحو الشرق الاوسط*. جامعة الشرق الاوسط.
13) عامر مصباح. 2019. *نظيرة العلاقات الدولية* . القاهرة: دار الكتاب الحديث.
14) عبد القادر محمد فهمي. 2019. *الصراع الدولي وانعكاساته علي الصراعات الاقليمية*. جامعة بغداد: مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر.
15) فتحية ليتيم. 2019. *تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط*. مجلة المفكر.
16) كمال سالم الشكري. 2019. *مشروع الشرق الاوسط والامن القومي العربي*. دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيى مجلد (28)، عدد (1)،.
17) محمد رجب قدح. 2020. *السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ونموذج الاتحاد الأفريقي*. جامعة الشرق الأوسط.

المواقع الالكترونية

1) احمد قاسم حسين. 2019. *حرب العاصمة الليبية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية*. https://cutt.us/dDeoQ.
2) أيمن شبانة. 2019. *التقلبات الاستراتيجية تتنقل السودان بين المحاور الإقليمية المتناقضة*. https://cutt.us/RvWxl.

3) جواد الحمد. 2019. *انعطافات السياسات الدولية والإقليمية بالشرق الأوسط*. https://2u.pw/832P6orG.
4) حمدي عبد الرحمن حسن. 2023. *الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الاقليمي*. https://cutt.us/qjp4Z.
5) خالد خميس السحاتي. 2023. *مستقبل الأزمة الليبية في ظل ازدواجية السلطة*. https://cutt.us/SczYC.
6) زياد عقل. 2024. *الازمة الليبية والتحرك المصري في ظل الابعاد الاقليمية والدولية*. https://cutt.us/TFeWb.
7) غالب الدلاي. 2022. *منافسة القوى العظمى في الشرق الأوسط:*. https://2u.pw/mgzsKDa.
8) غالب دالاي. 2022. *تركيا تستفيد كثيرًا من حلف شمال الأطلسي*. https://2u.pw/U5CTR8GG
9) لينا الخطيب. 2019. *الدور السعودي في الخليج والشرق الاوسط*. https://cutt.us/ACJkp.لينا الخطيب. 2019. *الدور السعودي في الخليج والشرق الاوسط*. https://cutt.us/ACJkp.
10) نور تركي. 2021. التحالفات الدولية استراتيجية متعددة، لمواجهة التهديدات الإقليمية. https://2u.pw/dxpY0mo.

1) المواقع الاجنبية

11) nato. 2022. *NATO 2022 Strategic Concept*," *NATO*. https://www.nato.int/strategic-concept/.